المختصر

من نحن؟

صندوق الإيداع والتدبير مؤسسة عمومية،
أحدث بتاريخ 10 فبراير 1959
للاستجابة في المقام الأول لمهمة تدبير،
حماية وتأمين موارد الادخار
–أو الأموال المقننة–التي،
تتطلب بحكم طبيعتها أومصدرها،
حماية ورعاية خاصة وصارمة.

بعد انخراطه بالعديد من المشاريع المهيكلة الرئيسية
بالمغرب، ها هو صندوق الإيداع والتدبير
قد أصبح اليوم واحدا من المستثمرين المؤسساتيين
الأوائل بالمملكة وفاعلا رئيسيا بالاقتصاد الوطني.
ولازال يطمح إلى المساهمة بشكل فعال
ونشيط في النماء الاقتصادي والاجتماعي للمملكة.

ما هي مهامنا؟

التوفيق بين خاصيته كمؤسسة عمومية
ومستثمر في مواجهة التحديات
التنموية للمغرب، هو بمثابة القيمة الرئيسية
التي تميز صندوق الإيداع والتدبير
ورهانا تعمل المجموعة يوميا على رفعه.

مهمة مزدوجة جرت هيكلتها على مر التاريخ

بداية، أحدث صندوق الإيداع والتدبير كهيئة لتأمين الادخار الوطني
عبر التدبير الصارم للودائع، ليتحول مع مر السنين
إلى محرك رئيسي لاستثمارات ذات المدى البعيد والحرص باستمرار
على تطوير مهاراته وتجاربه الفريدة في إنجاز المشاريع الكبرى المهيكلة.
ذلك، أن صفته القانونية كمؤسسة عمومية
وطبيعة الأموال المودعة لديه أضحيا أمران متلازمان يحتمان عليه
التحلي بالحزم والصرامة، والحرص الدائم على احترام قواعد تدبير وانتقاء استثماراته.

وقد نجح صندوق الإيداع والتدبير في بلورة هذه المهمة المزدوجة المتمثلة في صون
وحماية الادخارات المودعة لديه مع مواكبة النماء الاقتصادي للمملكة.
تلك المهمة المزدوجة هي بحق العنصر الأساسي المكون لهوية صندوق الإيداع والتدبير.

ما هي مهننا؟

يتمحور تنظيم مهن صندوق الإيداع والتدبير
حول ثلاث مجالات استراتيجية كبرى وهي :
الادخار والاحتياط الاجتماعي ؛
البنك، المالية والتأمين ؛
التنمية الترابية والمجالية.
ويشكل تدخل صندوق الإيداع والتدبير
بمختلف هذه المهن عاملا مسَرعا لتنمية
القطاعات المعنية، مع توفير إمكانيات
متعددة لخلق تآزرات ما بين مختلف
مكونات المجموعة ككل.

محفظة متنوعة من الأنشطة :

الادخار والاحتياط الاجتماعي

- تدبير وتنمية الادخار
- الاحتياط الاجتماعي
- التقاعد

البنك، المالية والتأمين

- بنك السوق والاستثمار
- تدبير الأصول المالية
- الخدمات البنكية للأفراد
- شركة التمويل
- التأمين وإعادة التأمين
- صناديق وشركات الاستثمار العامة والمتخصصة

التنمية الترابية والمجالية

- التهيئة الحضرية المندمجة
- الهندسة الاستشارية
- التنمية العقارية
- تهيئة أرضيات لوجستيكية
- تهيئة المناطق الصناعية
- تهيئة وتدبير مراكز ترحيل الخدمات "الأوفشور"
- تطوير المناطق السياحية
- خدمات للجماعات المحلية
- التسيير الفندقي
- تدبير المنشآت

غير حصرية

ما مصدر فعالية ونجاعة نموذجنا الاقتصادي؟

نموذج اقتصادي مشهود له

يتمتع النموذج الاقتصادي لصندوق الإيداع والتدبير
بخصائص تمكنه من تأمين الادخار الخاص،
مع مواكبة السياسات العمومية
في أفق خدمة النماء الاقتصادي للمغرب.
ويرتكز هذا النموذج على ثلاث ركائز
متكاملة وهي :

1- تعبئة الموارد المالية ؛
2- القدرة على تدبير المشاريع المركبة ؛
3- قوة وصلابة الأموال الذاتية.

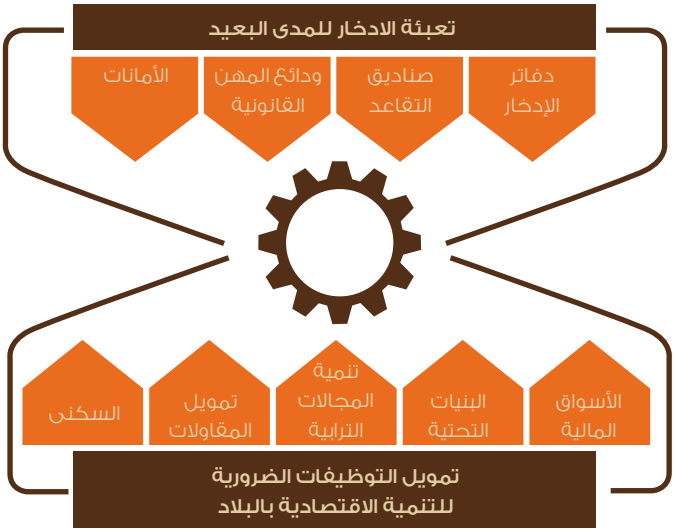

– انشغال وطني في صميم مهام صندوق الإيداع والتدبير
– طرف ثالث موثوق منه وضامن للأموال المودعة لديه

دور ربط الموارد بالتوظيفات
–تمركز الموارد
–منفعة وأثر الأموال المودعة

حاجيات البلاد للتمويل جد مهمة (البنيات التحتية الداخلية، السكنى، المخططات القطاعية...) وهي التي دفعت مجموعة صندوق الإيداع والتدبير إلى إحداث أجهزة خاصة وملائمة لتمويلها.

كيف يسير نظام
الحكامة المعتمد لدينا؟

انطلاقا من طبيعة مهامه الأولى والدور الموكل
له بموجب النصوص المؤسسة له،
فإن صندوق الإيداع والتدبير يتخذ من الحكامة الجيدة
واحدة من ثوابت وأسس تنظيمه وطريقة لتسييره واشتغاله.

الآلية المعتمدة آلية متطورة تتعزز
بتطور صندوق الإيداع والتدبير. كما يعد التحسين
المستمر ضرورة ملحة لإيضاح منهجية
اتخاذ القرار وتعزيز ميكانيزمات المراقبة الداخلية
والتحكم في المخاطر.

حكامة مبنية على أسس قوية

تحتل الحكامة الجيدة
مكانة مهمة بنظامي القيم والتسيير
لدى صندوق الإيداع والتدبير.
وهذا ما دفع المجموعة إلى التزود بهيئات مركزية للحكامة
(لجنة المراقبة، لجنة التدقيق والمخاطر،
لجنة الاستثمار والاستراتيجية، اللجنة التنفيذية للمجموعة،
لجنة استراتيجية المجموعة،
لجنة الموارد البشرية للمجموعة،
لجنة الحكامة وأخلاقيات المجموعة،
لجنة إدارة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد،
لجنة إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين).

أحدثت لجنة المراقبة، باعتبارها أعلى هيئة للحكامة المركزية بالمجموعة،
بموجب ظهير 10 فبراير 1959،
المتعلق بإحداث صندوق الإيداع والتدبير،
وهي مكلفة بمزاولة –باسم الدولة–
مهمة مراقبة عمليات صندوق الإيداع والتدبير.
تتكون هذه اللجنة من: والي بنك المغرب،
وممثل عن رئيس الحكومة،
ممثل عن وزارة الاقتصاد والمالية وقاضيين إثنين
عن محكمة النقض.

لجنة المراقبة
لجنة التدقيق والمخاطر
لجنة الاستثمار والاستراتيجية
الإدارة العامة
هيأت الحكامة المركزية
اللجنة التنفيذية للمجموعة
اللجنة الإستراتيجية للمجموعة
لجنة التنسيق والتآزر للمجموعة
فروع المجموعة
صندوق الإيداع والتدبير. المؤسسة العمومية
مجلس الإدارة
لجنة الاستثمارات
لجنة التدقيق
لجنة التعيينات والرواتب
القابض العام
(وزارة الاقتصاد والمالية)
لجنة الإئتمان
لجنة تدبير الأصول و الخصوم (ALM)
لجنة الخزينة و التوظيفات
هيئات الحكامة الأفقية
لجنة المراقبة الداخلية
لجنة الموارد البشرية للمجموعة
لجنة الحكامة والأخلاقيات للمجموعة
لجنة إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
لجنة إدارة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
آليات المراقبة الأفقية
تخصيص رأس المال الإقتصادى
الادارة الاستراتيجية
مخطط إدارة المشاريع
إشراف بنك المغرب
إشراف وزارة الاقتصاد والمالية

مـا هـي
قِـيَـمُـنَـا؟

« من أجل
مغرب المستقبل »

ذاك هو شعار صندوق الإيداع والتدبير الذي يختزل
عبره مجموع قيمه وثوابته. وهو يؤكد
من خلاله الالتزام الدائم
للمجموعة من أجل خلق دينامية
لتقدم البلاد وتقليص الاختلالات
والفوارق الاجتماعية،
بالعمل على تعبئة مجموعة
وسائله بمجال جمع وحماية الادخار،
توسيع قاعدة الاحتياط الاجتماعي،
تمويل الاقتصاد،
قيادة المشاريع الكبرى للبنيات التحتية ودعم
السياسات القطاعية.

قيم قوية وانخراط دائم بمبادئ المواطنة الحقة

يتم تصميم هوية أية مؤسسة تبعا لرؤيتها، لمواردها البشرية، لثقافتها الداخلية وقيمها الثابتة. ذلك، أن صندوق الإبداع والتدبير يركز أعماله وأنشطته على أربع قيم قوية، استمدها من تاريخه العريق، وهو يجعل منها مرجعية يومية لكافة مكونات مجموعته.

الفعالية

الفعالية هي مصدر مردودية الموارد المودعة لدينا، ومصدر لخلق القيمة للجماعات، وضامنا لاستمرارية مؤسستنا.

الابتكار

الابتكار يخلق القيمة والثروة. وبالابتكار المستمر ننمي قدرتنا جميعا على بذل المزيد نحو الأحسن و الأفضل.

التآزر

تساهم أشكال التآزر المعتمدة لدينا في تعزيز الروح الجماعية، وترسيخ الحس التشاركي لدينا.

المواطنة

المواطنة هي في صميم اختياراتنا، ومهامنا وأنشطتنا.

طبعة 2015

صندوق الإيداع والتدبير

ساحة مولاي الحسن – ص.ب. 408 الرباط– المغرب
الهاتف : 00 90 66 37 05 - الفاكس: 49 38 76 37 05
cdg@cdg.ma. www.cdg.ma